في هذا العدد

الحكومة وتحدّي إستعادة الدولة

مع صدور هذا العدد، تكون الحكومة الاولى، برئاسة القاضي نواف سلام في عهد الرئيس جوزف عون، على مشارف انتهاء عامها الاول، بعد انقضاء مرحلة سياسية وامنية واقتصادية شديدة التعقيد، اتسمت بانهيار غير مسبوق لمؤسسات الدولة نتيجة الازمة المالية والحرب الاسرائيلية، وتآكل الثقة الداخلية والخارجية بقدرة الدولة على لملمة اداراتها للنهوض بها واجراء الاصلاحات المطلوبة. جاء تشكيل هذه الحكومة نتيجة مشهد سياسي ضاغط، داخليا وخارجيا، فرض ضرورة قيام سلطة تنفيذية تحمل عنوان الانقاذ، ولو بالحد الادنى الممكن، في ظل استمرار العدوان الاسرائيلي، وتوازنات دقيقة وانقسامات عميقة.

منذ انطلاقتها، وفي بيانها الوزاري الذي استعار بنودا اساسية من خطاب القسم لرئيس الجمهورية، سعت الحكومة الى تقديم نفسها كحكومة تأسيسية تواكب انطلاقة العهد الجديد، لا حكومة ادارة ازمة فقط. وقد ظهر هذا التوجه بوضوح في البيان الوزاري، اذ تضمن عناوين لملفات رئيسية تعد جوهرية في مسار اعادة بناء الدولة، ابرزها: استعادة انتظام عمل المؤسسات الدستورية، اصلاح الادارة العامة، اطلاق مسار التعافي المالي والاقتصادي، تعزيز استقلالية القضاء، ضبط الحدود وحصر السلاح في يد الدولة. كما شدد البيان ايضا على مفهوم الدولة القادرة والعادلة، وعلى اولوية سيادة القانون والمساءلة.

تميزت هذه الحكومة بتركيبتها، اذ تألفت في معظمها من وزراء اختصاصيين، حققوا نجاحات لافتة في مجالاتهم المهنية والاكاديمية والاقتصادية قبل دخولهم معترك الشأن العام. هذا الخيار عكس رغبة واضحة في الابتعاد من المحاصصة التقليدية الضيقة ولو بالحد المقبول، واعطاء الاولوية للكفاءة على حساب الانتماء السياسي المباشر. غير ان هذه الميزة حملت في طياتها تحديا اساسيا، اذ ان غالبية الوزراء لم يختبروا سابقا العمل السياسي او الحكومي او الوزاري، مما جعلهم يصطدمون سريعا بواقع النظام اللبناني المعقد، وبشبكة المصالح المتجذرة في الادارة والدولة العميقة.

على مستوى الاداء، اتخذت الحكومة قرارات مهمة جدا، لا سيما في التعيينات العسكرية والامنية، وفي ملفات مالية وادارية وقضائية. نجحت الحكومة الى حد كبير في اعادة فتح قنوات التواصل مع المجتمعين العربي والدولي، واستعادت شيئا من ثقة المؤسسات المالية، ساعدتها في اقرار خطوات اصلاحية طال انتظارها، ولو بقي تنفيذ بعضها بطيئا او جزئيا. كذلك سجلت تقدما نسبيا في ضبط بعض مفاصل الهدر، وفي اعادة تفعيل الاجهزة الرقابية التي كانت شبه مشلولة.

في المقابل، لم تتمكن الحكومة من تحقيق انجازات في امور اخرى، سواء بسبب الخلافات والضغوط السياسية، ضعف الغطاء النيابي، او محدودية الوقت المتاح امامها. فملفات اساسية مثل استعادة اموال المودعين، الاصلاح الجذري للقطاع المصرفي، معالجة الفقر المتفاقم، تصحيح الرواتب، مكافحة تامة للفساد والتهرب الضريبي ووضع سياسات طموحة للموارد المالية، لا تزال تراوح مكانها او تتحرك بوتيرة لا تلبي طموحات اللبنانيين. كما ان الصدام مع مجموعة المصالح القائمة بدا في كثير من الاحيان غير متكافئ، مما ادى الى تراجع او تسويات جزئية في بعض المحطات.

على الرغم من كل ذلك، يبقى الامل معقودا على ان تتمكن هذه الحكومة، قبل الانتخابات النيابية المرتقبة في ايار 2026، من تحقيق تطلعات الشعب اللبناني. ليس في الضرورة انجاز كل الاصلاحات، بل وضع الاسس الصلبة لبناء الدولة، وارساء قواعد الحوكمة الرشيدة، وتكريس مبدأ المحاسبة، بما يسمح للحكومة المقبلة بالانطلاق من ارضية أكثر متانة.

تقف حكومة العهد الاولى اليوم امام مشهدية مستقبلية، يؤمل منها ان تؤسس لمسار اعادة بناء الدولة انطلاقا من استحقاق الانتخابات النيابية وانتظام المؤسسات الدستورية، الى الاصلاحات البنيوية في مختلف القطاعات، الى دحر الاحتلال واستعادة السيادة على كل الاراضي اللبنانية، وان تفتح الباب واسعا لينخرط الجميع في ورشة استعادة الدولة التي يستحقها ابناؤها.

"الامن العام"